الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لـدى الشباب القطرى

دراســة استطلاعية

دكتور السيد الحسينى (*) دكتورة جهينة العيسى (**)

أولا : موضوع الدراســة وهدفها :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والدول النامية تتعرض لتحــولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بالغة الحدة . وعلى الرغم من أن هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا فيما يتعلق بعدد الســكان ، وطبيعة الموارد الاقتصادية ، والعناصر الثقافية ، الا ان العامل الهام الذى يجمعها معا هــو خضوعها لخبرة استعمارية تركت آثارا هامة على بناءاتها الاقتصادية والاجتماعية . واذا كانت الدول النامية قد عاشت فى الماضى فى ظل السيطرة الاجنبية ، فانها تحاول الآن ــ بعد حصولها على الاستقلال ــ تحقيق معدلات تنمية عالية حتى تتمكن من تجاوز ظروف التخلف التى فرضت عليها فرضــا .

بيد أن تحقيق التنمية يتطلب ــ بادىء ذى بدء ــ التعرف على معالم البناء الاجتماعى ــ الثقافى فى الدول النامية بهدف رصــد التغــيرات التى طرأت عليه وتحديد امكانية توجيه هذه التغيرات بما يخدم الاهداف القومية بوجه عــام . ان كثيرا من المهتمين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية يميلون الى مناقشة العموميات الثقافية متجاهلين بذلك الخصوصيات الثقافية التى تميز كل دولة من الدول النامية . فبرغم العناصر المشتركة التى تميز هــذه الدول ، الا ان كــلا منها يشهــد واقعا ثقافيــا واجتماعيا متميزا لا يمكن تغافله . ونحن لا نستطيع اغفال الجهود التى بذلت فى هــذا المجال خلال العقدين الماضيين ، وان كانت الدراسات التى اجريت تميل الى التركيز على مجتمعات دون غيرها . فلقــد حظيت دول أمريكا اللاتينية والهند ــ على سبيل المثال ــ بقدر كبير من اهتمام العلماء الاجتماعيين ســواء فى الولايات

(*) رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة عين شمس .
(**) مدرسة علم الاجتماع بجامعة قطر .

المتحدة أو أوروبا الغربية ، بينما لم تحط الدول العربية ـ خاصة النفطية منها ـ على نصيبها الضروري من الاهتمام الأكاديمي .

وتمثل دول الخليج العربي حالة خاصة يتعين الاهتمام بها . فعلى الرغم من أنها تشارك الدول النامية كثيرا من خصائصها ، الا أنها تتميز بخصوصية اجتماعية ، واقتصادية ، وديموجرافية يجب أن تحظى بنصيبها من الدراسة . ونعنى بدول الخليج العربي : المملكة العربية السعودية ، والعراق ، والكويت ، والامارات العربية المتحدة ، وعمان ، وقطر ، والبحرين . ان من أبرز التحولات التي شهدتها هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية ظهور النفط وتحول اقتصادياتها (باستثناء العراق) من الاعتماد على الرعى ، والغوص بحثا عن اللؤلؤ وصيد السمك الى الاعتماد على العائدات النفطية الضخمة . ومن شأن ذلك أن يدفع هذه الدول الى الأخذ بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على النظم الاجتماعية ، والعناصر الثقافية المميزة لهذه الدول . والملاحظ أن جانبا كبيرا من الدراسات المعنية بدول الخليج العربي تميل الى التركيز على التحولات الاقتصادية والتكنولوجية دون الاهتمام الضروري بالعناصر الثقافية المرتبطة بهذه التحولات (وربما استثنينا من ذلك بعض الدراسات الحديثة التي سوف نشير الى بعض منها فى موضع لاحق) .

وفى ضوء هذه الاعتبارات نشأت الرغبة فى اجراء هذه الدراسة . فهدفها الرئيسى هو التعرف على بعض القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى عينتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر . ومن الواضح أن هذا الهدف مشتق من الرغبة فى دراسة بعض العناصر الثقافية فى مجتمع يتعرض لتحولات اجتماعية سريعة . واذا كان بعض الدارسين يفضلون دراسة المجتمعات فى أكثر صورها اتزانا واستقرارا ، فان هذه الدراسة تكتسب أهميتها من منظور مخالف . ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الآن دول النفط العربية تمثل مجالا خصبا لاختبار مدى كفاءة نظريات التغير الاجتماعى ـ الثقافى وقدرتها على فهم الظروف النوعية . ولاشك أن النتائج التي يمكن أن نتوصل اليها فى هذا المجال قد تنطوى على أهمية نظرية وامبيريقية ، وتطبيقية فى آن واحد . فمن الناحية النظرية تمثل دراسة المجتمع القطرى اضافة هامة الى النمو النظرى المتراكم الذى تجمع خلال السنوات الاخيرة ، والذى يتعلق ـ أساسا ـ بنماذج مختلفة من المجتمعات المعاصرة . ومن الناحية الامبيريقية فان الدراسة تمثل محاولة لاختبار كثير من المفاهيم والتصورات السائدة فى علم الاجتماع عن واقع اجتماعى له سماته

الخاصة . واخيرا فان الاهمية التطبيقية للدراسة تتمثل فى استخدام نتائجها كمعطيات يمكن أن تسهم فى توجيه التغير الاجتماعى نحو اهداف اكثر رشدا وفعالية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة بعض المشكلات والقضايا المتعلقة بالأسرة العربية . ويمكننا تصنيف هذا الاهتمام فى ثلاث مجالات هى : البناء ، والوظيفة ، والثقافة . على أن القضية التى تعنينا هنا بدرجة اكبر ، تتمثل فى القيم والاتجاهات المتعلقة بالاختيار للزواج . فلقد أوضح بيرلسون Berelson وشتاينر Steiner أن الزواج فى العالم العربى — شأنه شأن المجتمعات التقليدية — هو من الأعمال التى يسيطر عليها كبار السن (٢) . فثمة شواهد عديدة تشير الى أن قضية زواج الفتى أو الفتاة قد تكون موضوعا للمناقشة حتى قبل ولادتهما . وهذا يعنى أن الزواج يمثل قدرا محتما لكل بالغ من الجنسين . ولقد أشار فولر Fuller فى دراسته على قرية لبنانية الى ان كبار السن قد يواجهون مشكلة اختيار القرينات لأبنائهم ، لكن هؤلاء الأبناء يحاولون — فى نفس الوقت — التأثير على هذه العملية بابداء آرائهم (٣) . ويبدو أن عملية الاختيار للزواج تبدو فى المدينة اكثر تعقيدا منها فى القرية ، وذلك بسبب ضعف الطابع الشخصى للعلاقات الاجتماعية ، فضلا عن زيادة الفردية بوجه عام . ولقد أوضح هيرابا ياشى Hirabayashi واسحاق Ishaq ان عملية الاختيار للزواج فى المدن العربية تتميز بقدر من الليبرالية . ففى مدينة عمان اتضح أن خمس النساء اللائى تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنة قد شاركن فى عملية اختيار قرنائهن أو بابداء موافقتهن عليهم فى مقابل ثلاثة اخماس النساء اللائى تتراوح أعمارهن فيما بين ١٥ سنة ، و ٣٥ سنة (٤) . وفى مسح أجرى على الطلبة الجامعيين فى عدة مدن بالشرق الأوسط اتضح ان الفتاة فى لبنان لم تحصل فقط على مزيد من الحرية فى اختيار قرينها ، ولكنها تحررت ايضا — وبدرجة كبيرة — من كثير من القيود التى كانت تحد من حريتها قبل ارتباطها بالزواج (٥) . والى هذه النتيجة ايضا توصلت سامية الساعاتى فى دراستها على عينة مصرية (٦) . كذلك أوضح ابراهيم عثمان فى دراسة حديثة تناولت المناطق الحضرية بالأردن ان الزواج من الأقارب يقل باستمرار . ويفسر ذلك فى ضوء عوامل متعددة منها : التعليم ، ونمو المدن الكبرى ، والهجرة الاضطرارية ، فضلا عن الاستقلال الاقتصادى للشباب من الذكور والاناث . لكن « عثمان » يتوصل فى موضع لا حق من دراسته الى أن ٢٧ ٪ من الزيجات فى مدينة عمان تتم من الأقارب و ٢٣ ٪ من نفس القرية

او المدينة و ٢٢ ٪ من منطقة الجوار و ٢٨ ٪ من خارج هذه الفئات . فلو اعتبرنا الفئات الثلاث الاولى مؤشرا على العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة ، أمكننا القول ان زيجات الأقارب أو الجيرة تعد أكثر انماط الزواج شيوعا فى عمان (٧) . وفى تونس توصل يوراوى فى دراسته التى أجراها على ١٠٨٨ أسرة تونسية الى عدم وجود تماثل كبير فيما يتعلق بالمستوى التعليمى للزوجين ، وان كان ذلك يختلف بين المناطق الريفية والحضرية . كذلك فلقد سجلت الدراسة ذاتها أن كثيرا ما ترتفع المرأة اجتماعيا من خلال الزواج اذا ما قورنت بالرجل . فتوالى ثلاثة أرباع بنات ابناء العمال يتزوجن من عمال زراعيين ، او من مزارعين ، أو من عمال ، بينما نجد حالات الزواج فى الطبقة الوسطى (الحرفيين والتجار والموظفين) اكثر تنوعا وتباينا (٨) . أما جهينة العيسى فقد توصلت الى نتائج مختلفة الى حد ما . فلقد أوضحت أن النسق القرابى فى قطر يقوم على قواعد حددها العرف والدين ، بمعنى أن النسب يكون عبها للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم . أما اذا كان الزواج من خارج نطاق العائلة ، فانه يتجه الى عائلة متكافئة من حيث النسب والأصل . وغالبا ما يتم الزواج فى داخل ابناء العشيرة الواحدة . والملاحظ أن مركز الشخص الاقتصادى يحتل أهمية اقل من اصله القبلى فيما يتعلق بالزواج ، لأن المجتمع القطرى يتكون من عدة قبائل متصلة النسب وترجع جميعها الى الجزيرة العربية (٩) .

وهناك دراستان حديثتان نسبيا تؤيدان عموما ما توصلت اليه جهينة العيسى فلقد أوضح ريتشارد انطون فى **دراسة** له على قرية أردنية أن الزواج من الدرجة الأولى (أى بين ابناء العمومة) يؤدى أربعة وظائف ترتبط جميعها بالوحدة البنائية والنسب: اثنتان منهما اقتصاديتان، بينما الثالثة سياسية والرابعة بنائية ، وان هذه الوظائف كانت تسهم فى المحافظة على الزواج القرابى ، والداخلى (١٠) ، أما الدراسة **الثانية** فلقد أجراها فؤاد خورى فى لبنان حيث كشف عن أن الزواج المفضل هو الزواج الذى يتم بين ابناء العمومة وذلك لتحقيق المحافظة على وحدة العائلة وثروتها . وفى ذلك تأييد لما توصل اليه ليفون مليكيان بصدد تحديد العوامل المحبذة (أو الرافضة) لزواج ابناء العمومة (١١) .

ومن الواضح أن الدراسات الحديثة التى تناولت عملية الاختيار للزواج تميل الى تأكيد وجود تحولات هامة من بينها زيادة الفردية حتى ولو أن الآباء ما يزالون يلعبون دورا هاما فى هذا المجال . فلقد سجلت بعض

الدراسات انكماش عملية استخدام الاقارب فى اختيار القرين او القرينة . وعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد اشاروا الى الدور الذى يلعبه كبار السن فى الاختيار للزواج ؛ الا أن ذلك لا يعنى — بالضرورة — تجاهل رغبات وآراء الشباب الراغبين والمؤهلين للزواج . ولقد اوضح فولر Fuller — فى دراسته التى اشرنا اليها قبل قليل — ان الشباب القرويين قد يتمكنون فى بعض الفرص (كالأعياد) من رؤية الفتيات ، مما قد يعينهم على اختيار افضل للقرينات (١٢) . وربما شجع ذلك بروثرو Prothro وديباب Diab على القول بأن عملية الاختيار للزواج — فضلا عن القيم المتعلقة بها — تتعرض فى الوقت الراهن لتغيرات هامة اهمها منح القرينين مزيدا من حرية التصرف (١٣) .

ثانيا : المنهج والأدوات :

أوضحنا فى موضع سابق أن الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو التعرف على الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب من القطريين والقطريات . وفى ضوء هذا الهدف اختارت الدراسة المنهج المقارن كمنهج اساسى يمكن من خلاله التعرف على الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بالاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج ، فضلا عن الاختلافات الأخرى التى تظهر الى حيز الوجود اذا ما استخدمنا بعض المتغيرات كالسن والحالة الزواجية والجنسية .. الخ . ومن الواضح أن الدراسة ستستخدم شكلين من المقارنات : الاولى داخلية تتم داخل الفئة الواحدة ، والثانية خارجية تتم بين الفئات المختلفة . ومن الطبيعى أن تمكننا هذه المقارنات من التعرف على انماط القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى الجماعات المتماثلة والمتباينة على السواء .

اما الأداة الاساسية لجمع البيانات فتتمثل فى استمارة بحث تناولت بنودا عديدة : كالسن ، ومحل الميلاد ، والسنة الدراسية ، والجنسية ، ومهنة الأب ، ومستوى تعليم الأب ، وامكانية الحصول على الزوجة (او الزوج) المناسبة ، وادراك وجود عقبات تحول دون الزواج ، وتفضيل الزواج من العائلة او من خارجها، والمهنة المفضلة للزوج، وأخيرا معايير اختيار والموقف من عمل الزوجة ، والمهنة المفضلة للزوج ، واخيرا معايير اختيار الزوجة (او الزوج) . ولقد روعى فى تصميم استمارة البحث توافر قدر ملحوظ من الاتساق الداخلى والترتيب المنطقى بين بنودها .

ولقد حصلنا على بيانات الدراسة بعد تطبيق استمارة البحث على

عينتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر خلال عام ١٩٧٩ . أما عدد أفراد عينة الطلبة فقد بلغت ٦٠ طالبا ، فى حين بلغ عدد افراد عينة الطالبات ١٠٠ طالبة . ولقد روعى فى اختيار العينتين مجموعة من الاعتبارات منها : الجنسية ، والعمر ، والتخصص الدراسى ، والكلية الجامعية ، والفصل الدراسى . أما التفاوت فى حجم عينتى الدراسة فنجد له مبررا فى الحجم الأصلى للعينتين . فعدد الطالبات فى جامعة قطر يفوق عدد الطلبة بوجه عام .

ثالثا : الخصائص الاجتماعية لعينتى الدراسة :

حصلت الدراسة على متوسطى أعمار كل من العينتين ، فاتضح أن متوسط عمر الطالبات يبلغ ١٩٫٧٣ سنة بانحراف معيارى قدره ١٫٦٩ سنة. أما متوسط عمر الطلبة فيبلغ ٢١٫٢٢ سنة بانحراف معيارى قدره ٢٫٠٣ سنة . ويبدو أن السبب الرئيسى لهذا التفاوت بين المتوسطين يكمن فى اختلاف السنوات الدراسية لكل من العينتين . فلقد لوحظ أن ٥٠ ٪ من عينة الطالبات ينتمن الى السنة الدراسية الأولى ، بينما لا نجد تمثيلا للطلبة فى هذه السنة الدراسية . وفى حدود التفاوت فى الانتماء للسنوات الدراسية يمكننا تفسير ارتفاع متوسط عمر الطالبات اذا ما قورن بمتوسط عمر الطلبة . وربما أمكننا الحصول على صورة أدق لذلك اذا ما القينا النظر على جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
السنوات الدراسية التى ينتمى اليها أفراد العينتين

السنة الدراسية	طلبة		طالبات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	—	—	٥٠	٥٠
الثانية	٣٢	٥٣٫٣٣	١٨	١٨
الثالثة	٢٤	٤٠٫٠٠	١٢	١٢
الرابعة	٤	٦٫٦٧	٢٠	٢٠
المجموع	٦٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية ، لوحظ تقاربا ملحوظا بين أفراد العينتين . فالغالبية العظمى من الطالبات غير متزوجات (٩٤ ٪) فى مقابل ٨٥ ٪ بالنسبة للطلبة . أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهن ١٥ ٪ فى مقابل ٦ ٪ من الطلبة . وبالامكان تفسير هذا التفاوت الطفيف فى ضوء حقيقة انخفاض سن الزواج بالنسبة للمرأة اذا ما قورن بسن الزواج للرجل . كذلك يمكننا ان نلاحظ تقاربا ملحوظا بين أفراد العينتين فيما يتعلق بالحالة المهنية . فلقد أقرت ١٠ ٪ من الطالبات أنهن يعملن ، فى مقابل ٣٣ر١٣ ٪ بالنسبة للطلبة . ومن المتوقع أن تكون العاملات من الطالبات غير القطريات، طالما أن هناك نسبة ملحوظة منهن ينتمين الى جنسيات غير قطرية . فلو تأملنا جدول رقم (٢) لاحظنا أن ثلثى عينة الطالبات (٦٧ ٪) ينتمين الى الجنسية القطرية فى مقابل نسبة أقل للذكور (٦١ر٦٧ ٪) . بيد أننا نلحظ — مع ذلك — تفاوتا بين المجموعتين فيما يتعلق بنسبة الطلبة والطالبات البحرينيات . فنسبة الطالبات تصل الى ١٦ر٧٧ ٪ فى مقابل ٧ ٪ للطلبة . وبالامكان تفسير ذلك فى ضوء القرب الجغرافى بين دولتى قطر والبحرين ، فضلا عن أن كلية التربية للمعلمات بجامعة قطر تمثل أقرب كلية جامعية يمكن ان تلائم الطالبات البحرينيات . وكذلك يمكن تفسير ارتفاع نسبة الطالبات الفلسطينيات (١٠ ٪) وكذلك الطلبة الفلسطينيين (٦ر٦٧ ٪) فى ضوء حجم المجتمع الأصلى للفلسطينيين فى قطر ، حيث يشكلون أقلية كبيرة نسبيا ، وأيضا فى ضوء سياسة القبول فى الجامعة بالنسبة للجنسيات المختلفة .

ولقد حصلت الدراسة بعد ذلك على توزيع أفراد العينتين طبقا لمهنة الوالد ، حيث ظهرت تفاوتات ملحوظة فى هذا المجال . واستنادا الى التصنيف المهنى المستخدم فى هذه الدراسة أقر ٢٢ ٪ من الطالبات أن آبائهن يعملن فى التجارة فى مقابل ٣٣ر٨ ٪ بالنسبة للطلبة . (انظر جدول رقم ٣). بيد أن التفاوت الأعظم بين العينتين يكمن فى وظائف الخدمة المدنية التى يعمل بها الآباء . فلقد أشار ٤٧ ٪ من الطالبات أن آبائهن يعملون فى وظائف الخدمة المدنية ، بينما لم يشر الى ذلك أى من الطلاب . ويمكننا تفسير هذا الموقف — جزئيا — فى ضوء حقيقة التوريث المهنى التى تعنى ميل بعض الآباء لتوريث مهنهم الى أبنائهم ؛ فضلا عن أن العاملين بالوظائف المدنية يكونون أكثر ميلا لاكساب أولادهم المؤهلات التعليمية . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة للاناث .

جـــدول رقم (٢)
توزيع افراد العينتين طبقا للجنســـية

الجنسية	طلبـــة التكرار	النسبة المئوية	الجنسية	طالبـات التكرار	النسبة المئوية
قطرى	٣٧	٦١ر٦٧	قطرية	٦٧	٦٧
بحرينى	١٠	١٦ر٧٧	بحرينية	٧	٧
سعودى	—	—	سعودية	٤	٤
يمنى	٥	٨ر٣٣	عمانيـــة	١	١
فلسطينى	٤	٦ر٦٧	فلسطينية	١٠	١٠
اردنى	٣	ــر٥	اردنيـــة	٣	٣
باكستانى	١	١ر٦٧	مصريـــة	٦	٦
			اخـــرى	٢	٢
المجموع	٦٠	ــر١٠٠	المجموع	١٠٠	١٠٠

جـــدول رقم (٣)
توزيع افراد العينتين طبقا لمهنة الآباء

مهنة الوالد	طلبـــة التكرار	النسبة المئوية	طالبـات التكرار	النسبة المئوية
تاجـــر	٥	٨ر٣٣	٢٢	٢٢
موظف	—	—	٤٧	٤٧
حرفى	١٦	٢٦ر٦٧	٦	٦
فـــنى	١٧	٢٨ر٣٠	٢	٢
متقاعد	١٠	١٦ ر ٧	١٠	١٠
متوفى	١٢	٢٠ —	١٣	١٣
المجموع	٦٠	ــ ر١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويمكننا ان نجد تأييدا جزئيا للشواهد السابقة اذا ما تعرفنا على توزيع افراد المجموعتين طبقا لمستوى تعليم الأب . (انظر جدول رقم ٤) . فلقد أشار ١٩ ٪ من الطالبات أن آبائهن قد حصلوا على مؤهلات تعليمية جامعية فى مقابل ٥ ٪ بالنسبة للطلبة . كذلك فان ارتفاع المستوى التعليمى لآباء عينة الطالبات يبدو من خلال الانخفاض النسبى للذين لم يحصلوا على اية مؤهلات تعليمية (٤١ ٪ بالنسبة لعينة الطالبات فى مقابل ٥٦ر٦٧ ٪ بالنسبة لعينة الطلبة) .

جدول رقم (٤)

توزيع افراد العينتين طبقا لمستوى تعليم الآباء

مستوى تعليم الاب	طلبة		طالبات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائى	١٥	٢٥	٢٩	٢٩
ثانوى	٨	١٣ر٣٣	١١	١١
جامعى	٣	٥ر٠	١٩	١٩
بدون	٣٤	٥٦ر٦٧	٤١	٤١
المجموع	٦٠	١٠٠ر٠	١٠٠	١٠٠

وعلى اية حال فان التوزيع الذى حصلنا عليه يميل الى ابراز ارتفاع الاصول التعليمية لعينة الطالبات اذا ما قورنت بعينة الطلبة . ويبدو أن عينة الطالبات قد حققت أيضا ارتفاعا ملحوظا على مستوى النشأة الحضرية . فلقد اشارت الغالبية العظمى من عينة الطالبات (٧٨ ٪) انهن قد نشأن فى مدينة كبرى ، بينما لم ينشأ فى مدينة كبرى من عينة الطلبة الا اقل من النصف بقليل (٤٦ر٦٦ ٪) . وفى نفس الوقت نجد النشأة الريفية (او البدوية) تمثل خاصية اجتماعية هامة لعينة الطلبة (٥١ر٦٧٪) بينما لا تحتل اهمية تذكر بالنسبة للطالبات (١١ ٪) . ولو سلمنا بفكرة اتساق ابعاد المكانة الاجتماعية ، لاحظنا ان الأصول الاجتماعية للطالبات اعلى بشكل واضح اذا ما قورنت بالأصول الاجتماعية للطلبة . ولقد حصلت الدراسة على مزيد من الشواهد التى تؤكد هذا الاتجاه فعند حساب متوسط دخل اسرة الطالبات ، اتضح انه يبلغ ٤٥٣٨ر٤٦ ريالا قطريا شهريا فى

مقابل ٣٠٩٥ر٢٤ ريالا قطريا شهريا ، مما يشير عموما الى ان افراد عينة الطالبات قد أتين من اصول اجتماعية ــ اقتصادية اعلى من تلك التى اتى منها افراد عينة الطلبة .

جـــدول رقم (٥)

توزيع افراد العينتين طبقا لمكان الميلاد

محل الميلاد	طلبـــة التكرار	طلبـــة النسبة المئوية	طالبـــات التكرار	طالبـــات النسبة المئوية
قرية	٣١	٥١ر٦٧	١١	١١
مركـــز	١	١ر٦٧	١١	١١
مدينة كبرى	٢٨	٤٦ر٦٦	٧٨	٧٨
المجموع	٦٠	ــ ر١٠٠	١٠٠	١٠٠

رابعا : المعايير والقيم المرتبطة بالزواج :

حاولت الدراسة فى البداية التعرف على آراء افراد العينتين فيمـــا يتعلق بامكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة . ان مثل هـــذه الامكانيـــة تعكس لنا مـــدى الفرص المتاحة للحصـــول على القرين الملائم والتيسيرات الاجتماعية المصاحبة لذلك . ويوضح لنا جدول رقم (٦) توزيع افراد العينتين طبقا لامكانية الحصـــول على الزوج أو الزوجـــة المناسبة . ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الجنسين قد أقروا امكانية الحصـــول على القرين أو القرينة المناسبة (٧٤ ٪ عند الطالبات فى مقابل ٨٦ر٦٧ ٪ عند الطلبة) ، وان كنا نلحظ ــ مع ذلك ــ ان هذه الامكانية اعلى عنـــد الطالبة منها عند الطالبات .

جـــدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينتين طبقا لامكانية

الحصول على الزوج أو الزوجـــة المناســـبة

الامكانية	طلبـــــة		طالبـــات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٥٢	٨٦ر٦٧	٧٤	٧٤
لا	٧	١١ر٦٧	٢٤	٢٤
غير مبين	١	١ر٦٦	٢	٢
المجموع	٦٠	ــ ر١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويبدو هذا الموقف أكثر وضوحا اذا ما قارنا بين الـذين نفوا هـذه الامكانية من الطلبة والطالبات (١١ر٦٧ فى مقابل ٢٤٪ على التوالى) . ومن اليسير تفسير هذا التفاوت فى ضـوء المبادرة بالزواج عند الرجـل فى مجتمع كالمجتمع القطرى ، اذ نجـد تأكيدا ملحوظا للدور الذى يلعبه الرجل عند الدخول فى علاقة زواجية مما قـد يخلق لديه احساسا بامكانية الحصول على الزوجة المناسبة اذا ما تمكن من الاختيار الناجح بين ممكنات عديدة . ومن خلال هـذا التفسير يمكن أيضا ادراك الدلالة التى تشير اليها نسـبة الطالبات اللائى اشرن الى عـدم امكانية الحصول على الزوج المناسب . فبسبب ضعف المبـادرة والقدرة على التحكم فى مختلف الظروف المحيطـة بمشرع الزواج ، تجـد الفتاة نفسها فى موقف ضعيف نسبيا اذا ما قورن بموقف الفتى .

وربما امكننا تفسير التفاوت السابق اذا ما تعرفنا على ادراك كل من أفراد المجموعتين لوجود عقبات تحول دون الزواج (أنظر جدول رقم ٧).

جـــدول رقم (٧)
توزيع أفراد العينتين طبقا لادراكهم
وجود عقبات تحـــول دون الـــزواج

العقبات	طلبـــــة التكرار	النسبة المئوية	طالبـــات التكرار	النسبة المئوية
ـ عدم وجود فرص للتعارف	٢٨	٢٠ر٢٩	٥٨	٣٤ر٧
ـ التكاليف الباهظة للزواج	٤٦	٣٣ر٣٣	٢٩	١٧ر٤
ـ اجبار الآباء على الزواج من الاقارب	٢٧	١٩ر٥٦	٢٣	١٣ر٨
ـ عدم التكافؤ بين الأسر	٢١	١٥ر٢٣	١٩	١١ر٤
ـ عدم التكافؤ بين الفتى والفتاة	١٦	١١ر٥٩	٢٩	١٧ر٤
ـ اســـباب أخـــرى	ـــ	ـــ	٨	٤ر٨
المجموع	١٣٨	ـــ ر١٠٠	١٦٧	ـــ ر١٠٠

ومن الواضـح أن ادراك العقبات التى تحـــول دون الحصول عـــلى الزواج الملائم تختلف باختلاف مجموعتى الدراسة ، وان كنا ـــ مع ذلك ـــ نلاحظ قدرا من الاتفاق بينهما حول اهمية بعض العقبات . فعلى مستوى عينة الطلاب لوحظ أن اكبر معوقات الحصـــول على الزوجة الملائمة تتمثل فى التكاليف الباهظة للزواج (٣٣ر٣٣ ٪) وكذلك عـــدم وجود فرص للتعارف على الفتاة قبل الزواج (٢٠ر٢٩ ٪) . كما اشار حوالى خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩ر٥٦ ٪) الى مشكلة اجبار الآباء على الزواج من الأقارب. ويبدو أن ادراك الطلبة لأهمية هذه المشكلات يعكس بالفعل وجـــود واقع اجتماعى لا يتيح فرصا كافية لاختلاط الجنسين ، فضلا عن تكفل الشـــاب الراغب فى الزواج بجانب كبير من الالتزامات المالية الضرورية . ومن المألوف فى مجتمعات الخليج العربى أن الراغب فى الزواج عليه أن يواجه مشكلات مالية عديدة مصدرها ارتفاع المهور . وتأسيس مســـكن الزوجية ، فضلا

عن الضغوط الاجتماعية التى تدفع ـ بل وتشجع ـ الى الزواج فى سن مبكرة نسبيا . أما بالنسبة لعينة الطالبات فلقد لوحظ ان اكثر من ثلث العينة (٣٤ر٧ ٪) قد أشارت الى عدم وجود فرص للتعارف على الشباب فيما قبل الزواج كأحد العقبات التى تحول دون الحصول على الزواج الملائم ، كما اشارت نسبتان مئويتان متساويتان (١٧ر٤ ٪) الى عقبتين هما : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم التكافؤ الثقافى بين الفتى والفتاة . ومن الواضح أن النسبة المئوية الأولى تشير الى ادراك الطالبات ـ بحكم مستوى ثقافتهن ـ الى مشكلة التكاليف الباهظة للزواج باعتبارهن طرفا واعيا فيها . أما النسبة المئوية الثانية المعبرة عن عدم التكافؤ الثقافى بين الفتى والفتاه فقد تعبر عن ظروف مجتمع متحول بدات فيه الفتاة تحس بضرورة الحصول على زوج يتمتع بنفس مستواها الثقافى ، خاصة وان نسبة من راغبى الزواج من الشباب قد لا يعتبرون المؤهل الدراسى أو المستوى الثقافى معيارا اساسيا من معايير المكانة الاجتماعية ـ الاقتصادية . وهناك اتفاق واضح بين عينتى الدراسة على اهمية الاختيار الحر للقرين او القرينة . فهناك حوالى خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩ر٥٦ ٪) أشارت الى ان احد المشكلات الأساسية التى تواجههم تتمثل فى اجبار الآباء على الزواج من الأقارب فى مقابل ١٣ر٨ ٪ بالنسبة للطالبات . وقد تبدو هذه التكرارات معبرة عن الواقع اذا ما اخذنا فى اعتبارنا طبيعة التركيب الاجتماعى فى المجتمع القطرى والذى يستند استنادا اساسيا الى القبيلة ، وما تعبر عنه من التزامات وواجبات . وهذا يعنى أن الزواج لا يعد مشروعا فرديا بقدر ما يعتبر عملا اجتماعيا بكل ما تنطوى عليه هذه الكلمة من معان . وعلى اية حال فالتكرارات التى حصلنا عليها فى هذه الدراسة تميل الى ادراك واقعى للمعوقات الفعلية التى تحول دون تحقيق الزواج الملائم واهمها : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم وجود فرص للتعارف بين الفتى والفتاة ، فضلا عن عدم التكافؤ الثقافى بينهما ، واخيرا الزواج الاضطرارى الذى يتمثل فى اجبار الآباء ابنائهم وبناتهم على الزواج من الاقارب .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على ادراك افراد العينتين لمدى الاشباعات المختلفة التى يحققها الزواج ، حيث اتضح تشابها ملحوظا بينهم فى هذا المجال . فبينما اقر ١٥ ٪ من الطالبات أنه يحقق كل الاشباعات ، اشار الى ذلك نسبة أعلى بقليل من الطلبة (٢١ر٦٧ ٪) . بيد أن الحقيقة الأهم من ذلك هى رفض معظم افراد العينتين لأن يكون

الزواج محققا لكل الاشباعات (٨٥٪ بالنسبة للطالبات و ٣٢ر٧٨٪ للطلبة). واغلب الظن أن افراد العينتين قد ربطوا بين فكرة عدم تحقيق الزواج لكل الاشباعات بفكرة الالتزامات المختلفه التى يفرضها الزواج والتى قد تكون احد اسباب التفكك الاسرى . ومن الصعب فهم هذه الاستجابات على أنها تعنى تقليلا لأهمية الزواج كمشروع اجتماعى او أنها تعكس اتجاها سلبيا نحوه . فالشىء الاقرب الى الفهم هنا هو أن الزواج فى نظر افراد العينتين — شأنه شأن اى انجاز اجتماعى اخر — ليس له وجه واحد يمكن النظر اليه من خلاله ، وأن الحكم عليه يتوقف على الخبرات الشخصية اكثر مما يتوقف عى التأملات الذاتية .

جدول رقم (٨)
توزيع افراد العينتين طبقا لتفضيل الزواج
من العائلة او من خارجها

تفضيل الزواج	طلبة		طالبات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
من العائلة	٢٢	٣٦ر٦٧	٣٣	٣٣
من خارج العائلة	٣٨	٦٣ر٣٣	٦٧	٦٧
المجموع	٦٠	— ر١٠٠	١٠٠	— ر١٠٠

كذلك حاولت الدراسة التعرف على رغبة افراد العينتين فيما يتعلق بالزواج من العائلة ، أو من خارجها . ولقد اتضح أن نسبة مئوية كبيرة من الطالبات (٦٧ ٪) تفضل الزواج من خارج العائلة ، وان نسبة مئوية كبيرة متقاربة (٣٣ر٦٣ ٪) من الطلبة تفضل ذلك ايضا . (انظر جدول رقم ٨). أما الطالبات اللائى رفضن الزواج من العائلة فقد بلغت نسبتهن ٣٣ ٪ فى مقابل ٣٦ر٦٧٪ بالنسبة للطلبة . وتشير هذه النسب المئوية الى اتجاه سائد لدى افراد العينتين وهو عدم التقيد بالزواج من داخل العائلة ، وهو اتجاه يتعارض مع النسق القيمى السائد الذى يشتق وجوده من طبيعة التنظيم القبلى فى قطر . ونحن لا نزعم ان يكون هذا الاتجاه مميزا لكل الشباب القطرى . اذ من المؤكد أن التعليم الجامعى بما يتيحه من نظرة

عالية ومن احساس بالنسبية يمثل عاملا وسيطا فى تشكيل هذا الاتجاه . وعلى الرغم من أن هناك فارقا كبيرا بين الاتجاه والسلوك الفعلى ؛ او بين ماهو مثالى وماهو واقعى ، فان الشىء الواضح هنا هو أن ثمة اتجاها ملحوظا لدى الطلبة والطالبات يميل الى تحبيذ الزواج من خارج العائلة : او بلغة علم الاجتماع الزواج « الاغترابى » . ومن الصعب فهم هـذا الاتجاه بمعزل من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تشهدها دولة قطر منذ اكتشاف النفط وانتاجه على نحـو تجارى ، وما ترتب على ذلك مـن مشروعات تنموية كان احد أبعادها توافر هجرات مكثفة من مختلف الدول العربية والاوروبية . ومن الطبيعى أن يصـاحب ذلك احسـاس ملحوظ بالهوية ، ورغبة قوية فى الاستقلال والتعبير عن الذات .

واذا كان الطلبة والطالبات قد ابدوا اتجاهات ايجابية نحو الزواج من خارج العائلة ، الا انهم — فى نفس الوقت — قد ابدوا تحفظات على الزواج من خارج قطـر . حينما حصلنا على توزيع أفراد العينين طبقا لرغبتهم فى الزواج من قطرى او من قطرية ، وجدنا ان اكثر من نصف الطلبة (٥٥ ٪) قـد فضلوا الزواج من قطريـة ، بينمـا فضلت ٥٩ ٪ مـن الطالبات الـزواج من قطرى (انظر جـدول رقم ٩) . لكن البيانـات التى يتضمنها الجدول تشير بالاضافة الى ذلك الى موقف كل أفراد العينة من جنسية القرين او القرينة . فلقد ابدى ٢٨ر٣٣ ٪ من الطلبة رغبتهم فى الزواج من خليجية

جـدول رقم (٩)

توزيع افراد العينتين طبقا لجنسية القرين او القرينة المفضلة

جنسية القرينة المفضلة	طلبـة		طالبـات	
	التكرار	٪	اتكرار	٪
قطـرية	٣٣	٥٥	٥٩	٥٩
خليجية	١٧	٢٨ر٣٣	١٧	١٧
عربية غير خليجية	٨	١٣ر٣٣	٢٤	٢٤
اجنبية	٢	٣ر٣٣	—	—
المجموع	٦٠	— ر١٠٠	١٠٠	— ١٠٠

فى مقابل ١٧ ٪ بالنسبة للطالبات اللائى يرغبن فى الزواج من خليجى . أما الطلبة الذين فضلوا الزواج من عربية غير خليجية فقد بلغت نسبتهم ٣٣ر١٣ ٪ فى مقابل ٢٤ ٪ بالنسبة للطالبات اللائى يفضلن الزواج من عربى غير خليجى. وبنظرة أكثر شمولا يتضح لنا تشابها كبيرا بين موقف الطلبة والطالبات من الزواج من قرينة أو قرين قطرى أو خليجى . ففيما يتعلق بالطلبة تصل هذه النسبة الى ٣٣ر٧٣ ٪ فى مقابل ٧٦ ٪ بالنسبة للطالبات .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على سن الزواج المفضل لدى العينتين ، حيث اتضح أن الغالبية العظمى من الطلبة (٧٥ ٪) يفضلون الاقتران من زوجة تصغرهم سنا ، بينما اشار فقط ٢٥ ٪ منهم الى رغبتهم فى الاقتران من زوجة متاثلهم سنا . (انظر الجدول رقم ١٠) . ومن الواضح أن اتجاه الطلبة نحو عمر الزوجة المفضل يتسق عموما مع النظرة

جدول رقم (١٠)
السن المفضل للزواج أو الزوجة لدى أفراد العينتين

سن الزوجة المفضل	طلبة		طالبات	
	التكرار	٪	التكرار	٪
اصغر سنا	٤٥	٧٥	—	—
سن مماثل	١٥	٢٥	٦	٦
اكبر سنا	—	—	٩٤	٩٤
المجموع	٦٠	١٠٠ر—	١٠٠	١٠٠

العامة الشائعة التى تميل الى تفضيل أن يكون الزوج أكبر من زوجته بعدة سنوات ومع ذلك فان الاستجابات التى عبر عنها ربع أفراد عينة الطلبة (٢٥ ٪) تعكس موقفا مختلفا ، حيث فضلوا الزواج من قرينات تماثلهم فى العمر . وليس من المستبعد ان يكون هؤلاء الطلبة قد ابدوا تفهما للظروف الاجتماعية والتعليمية التى تمر بها المرأة فى العالم العربى ، حيث نجد ميلا متزايدا نحو تعليم الاناث ، مما قد يرفع من سن زواجهن . وفضلا عن ذلك فان تفضيل زواج الشاب من فتاة تماثله فى العمر قد يعنى ضمنا توفير ظروف

النضج الشخصى للفتاة ، وزيادة قدرتها على مواجهة ظروف الحياة . وفى الوقت الذى يبدى فيه الطلبة قدرا معينا من الاهتمام بتقارب عمر كل من الزوجة والزوج ، نجد الطالبات يملن الى تفضيل الفارق الزمنى بينهما ، بمعنى ضرورة أن يكبر الزوج زوجته بعدة سنوات . ولقد أشارت الى ذلك ٩٦ ٪ من عينة الطالبات . ومن اليسير فهم دلالة هذه النسبة المئوية . ففى مجتمعات الخليج العربى ينظر الى الشاب من زاوية النضج الشخصى ، وقدرته على مواجهة الحياة الأسرية ، بما يتطلبه ذلك من التزامات اقتصادية واجتماعية . ومع أننا لم نحصل على شواهد احصائية تعبر عن مدى الفارق الزمنى بين سن الزوجين فى نظر الطالبات ، الا أنه من المحقق أنهن قد قصدن التعبير عن الالتزامات المختلفة التى يتحملها الشباب ، والتى قد تؤدى الى تأخر سن زواجهم اذا ما قورن بسن زواج الفتيات .

وتمثل المهنة المفضلة للزوج والزوجة أحد المعايير الهامة للزواج . فلقد حصلت الدراسة على توزيعين : الأول يعبر عن موقف عينة الطلبة من عمل الزوجة ؛ والثانى يعبر عن موقف عينة الطالبات من مهنة الزوج المفضلة. ففيما يتعلق بالموقف الأول لوحظ أن ثلثى الطلبة (٦٦ر٦٧ ٪) قد عبروا عن عدم رغبتهم فى عمل زوجاتهم حالما يتزوجون . أما الثلث الباقى منهم (٣٣ر٣٣ ٪) فقد أبدوا موافقتهم على التحاق زوجاتهم بأحدى المهن . (انظر جدول رقم ١١) . ومن الواضح أن نسبة كبيرة من الطلاب ما تزال تعتقد أن عمل الزوجة خارج المنزل يتعارض مع الحياة الأسرية المستقرة التى تعنى فى نظرهم اتجاه طاقات الرجل نحو الخارج (الحياة المهنية) بينما تتجه طاقات المرأة نحو الداخل (الحياة الأسرية) . ومن المألوف أن موقف الرجل من عمل المرأة يتوقف على ظروف ومراحل التطور الاجتماعى — الاقتصادى . ولو تأملنا الاطار البنائى لمجتمعات الخليج العربى نجده لا يزال

جدول رقم (١١)
موقف الطلبة من عمل الزوجات

موقف الطلبة	التكرار	٪
تعمل	٢٠	٣٣ر٣٣
لا تعمل	٤٠	٦٦ر٦٧
المجموع	٦٠	١٠٠ر٠٠

يؤكد نمطا من تقسيم العمل بمقتضاه تميل المراة الى الاهتمام بالشئون المنزلية كاعداد الطعام وتربية الاطفال ، والاشراف على أمور المسكن عموما ، بينما ينجه الرجل الى الاهتمام بشئون العالم الخارجى وتوفير الشروط أو الظروف المادية اللازمة لاستقرار الاسرة ودوامها . ويرتبط ذلك بمحددات الدور الوظيفى للزوجة فى المجتمع القطرى . وعلى الرغم من ان دولة قطر قد شهدت خلال السنوات الماضية تحولات هامة فيما يتعلق بتعليم الاناث والانفتاح على العالم الخارجى نتيجة لمشروعات التنمية الاجتماعيه ـ الاقتصادية ، الا أن تغير الاتجاهات نحو عمل المراة لا يحدث ـ عادة ـ قبل مرور فترة معينة يمكن خلالها استيعاب المواقف والظروف الجديدة . وبرغم ذلك كله فلقد أقر ثلث أفراد عينة الطلبة انهم يفضلون الزواج من فتيات عاملات . ولا يعنى ذلك ـ بطبيعة الحال ـ أن تغيرا كبيرا قد طرا على دور المراة وعلاقاتها بالرجل ، بقدر ما يعنى توفير ظروف ماديه اكثر استقرارا للاسرة .

اما التوزيع الثانى الذى حصلنا عليه فيتعلق بمهنة الزوج المفضلة لدى عينة الطالبات (انظر جدول رقم ١٢) . وقبل أن نتناول بالتحليل الشواهد الاحصائية المعبرة عن ذلك يتعين ، الاشارة الى اننا لم نعتمد على التصنيفات المهنيه الشائعة فى الكتابات السوسيولوجيه ، بل حاولنا الحصول على المهن المفضلة للزوج كما عبرت عنها الطالبات ، ثم قمنا بتصنيفها فى شكل مجموعات مهنية وربما كانت هذه الطريقة الامبيريقيه اكثر ملائمة عند دراسة

جدول رقم (١٢)
المهنة المفضلة للزوج كما عبرت عنها عينة الطالبات

المهنة المفضلة	التكرار	٪
فنية عليا	٦١	٦١
ادارية كتابية	١٥	١٥
التجارة	١٤	١٤
بدون تحديد	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

مجتمعات تتعرض لمرحلة التكوين والتشكل كالمجتمع القطرى . والملاحظ ان نسبة كبيرة من الطالبات (٦١ ٪) قد فضلن الزواج من أصحاب المهن الفنية العليا كالاطباء والمهندسين والمحاسبين . واذا ما أخذنا فى الاعتبار الشروط الضرورية للالتحاق بالمهن الفنية العليا ، وجدنا ان الطالبات قد فضلن شرط التعليم الجامعى والالتحاق بمهنة تلقى قدرا كبيرا من الاعتراف والتقدير عند تحديد نوعية القرين ، ومن ثم لا ترتبط بالنسب والأصل الاجتماعى ، وهو من المعايير الأساسية للزواج فى المجتمعات التقليدية .

ومن الواضح أن الطالبات قد أردن بذلك التعبير عن الرغبة فى الحصول على ازواج يماثلهن فى المؤهلات الجامعية على الاقل ، مما يعنى توافر التجانس أو التكافؤ الفكرى الضرورى للحياة الاسرية . وفضلا عن ذلك فان الالتحاق بالمهن الفنية العليا فى قطر يضمن للشخص مستوى معقولا من الدخل بحكم نظام الاجور السائد . ومن هذه الزاوية يمكن القول ان اختيار الطالبات لازواج ينتمون الى المهن الفنية العليا انما يعنى تحقيق أكبر قدر من التجانس الفكرى والاستقرار الاقتصادى والاعتراف الاجتماعى . أما اللائى أشرن الى تفضيل الزواج من ذوى المهن الادارية الكتابية (١٥ ٪) فقد عبرن عن مستوى طموح اقل ، وان كان لا يعنى — بالضرورة — التخلى عن المؤهل الجامعى كاحد مواصفات القرين . وفضلا عن ذلك نجد نسبة مئوية ضئيلة — ولكنها معبرة — من الطالبات تعبر عن رغبتها فى اختيار قرين يمارس التجارة . وطالما ان النشاط التجارى فى قطر يمثل احد الانشطة الاقتصادية التى تضمن تحقيق أرباح عالية ، وبالتالى مستوى معيشى أفضل ، فمن الطبيعى أن تميل بعض الطالبات الى تفضيل هذا الاختيار . ولا نستطيع أن نستنتج من ذلك استبعاد الطالبات لفكرة المؤهل الدراسى او الجامعى للقرين الذى يعمل بالتجارة ، اذ ليس هناك تعارضا بين العمل بالتجارة والحصول على المؤهل الدراسى على الاقل من حيث المبدأ .

وتمثل قيم الانجاب احد المظاهر الاساسية لبناء الاسرة . ولقد حصلت الدراسة على متوسط عدد الاطفال المراد انجابهم وذلك بالنسبة لعينتى الدراسة . ولقد لوحظ أن التفاوت بين أفراد العينتين فيما يتعلق بمتوسط عدد الاطفال المراد انجابهم وكذلك المتوقع انجابهم كان أكثر وضوحا من التفاوت بينهما فيما يتعلق بكل خاصية على حدة ، أى توقع الانجاب والرغبة فى الانجاب . فبالنسبة لعينة الطلبة كان متوسط الاطفال المراد انجابهم ٢ر٩٨ طفلا بانحراف معيارى قدره ١ر٢٩ طفلا ، فى مقابل متوسط قدره ٣ر٣٤ طفلا بانحراف معيارى قدره ١ر٥٦ طفلا بالنسبة لعينة الطالبات . أما فيما يتعلق بمتوسط عدد الاطفال

المتوقع انجابهم بالنسبة لعينة الطلبة فقد بلغ ٤ر٤ طفلا بانحراف معيارى قدره ٥٥ر١ طفلا فى مقابل متوسط ٤ر١ طفلا وانحراف معيارى قدره ٦ر١ طفلا بالنسبة لعينة الطالبات . ومن خلال هذه المتوسطات يمكننا أن نتوصل الى نتيجتين هامتين : **الاولى** ان ثمة تفاوتا ملحوظا بين الرغبة فى الانجاب وتوقع الانجاب ، اذ أن التوقع بالنسبة لافراد العينتين أعلى من الرغبة الفعلية . أما النتيجة **الثانية** فهى أن متوسط حجم الاسرة كما عبر عنه أفراد العينتين اقل عموما من المتوسط العام فى دولة قطر ، على الرغم من أننا لانملك شواهد احصائية مؤكدة فى هذا المجال . وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السكانية المعاصرة التى تميل الى تأكيد العلاقة السلبيةبين حجم الاسرة وارتفاع مستوى التعليم . ويتعين علينا أن نلاحظ أيضا الاطار الاجتماعى والثقافى الذى عبر من خلاله افراد العينتين عن اتجاهاتهم نحو قضية الانجاب وبالتالى حجم الاسرة . ففى قطر نلمس تشجيعا ــ صريحا أو ضمنيا ــ على زيادة الانجاب بسبب الحاجة المتزايدة الى السكان لمواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية ، فضلا عن أن زيادة الانجاب تجد تدعيما وسندا من القيم الدينية السائدة التى تمثل أحد الجوانب المعيارية الهامة فى المجتمع القطرى .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف علىمعايير اختيار القرين والقرينة لدى أفراد عينتى الدراسة . والاجراء الذى اتبع فى هذا المجال يتمثل فى الحصول على تفضيلاتهم النسبية لمعايير اختيار القرين أو القرينة . ومن الطبيعى ان تتشابه معظم هذه المعايير بالنسبة للمجموعتين ، وان كانت استمارة البحث قد تضمنت بعض المعايير المميزة لكل من عينتى الطلبة والطالبات . فمن معايير الاختيار المشتركة : الاخلاق ، والثقافة ، والتعليم ، والتدين ، والمال ، والنسب ، والسن .

اما بالنسبة لاستمارة الطالبات فقد اضيف اليها بعض المعايير الاخرى كالشخصية ، والوظيفة ، والوسامة . وفيما يتعلق باستمارة الطلبة فقد اضيف اليها الى جانب المعايير السبع المشتركة السابقة : استقلال الشخصية ، والجاذبية ، والجمال . ومن الطبيعى أن تعكس هذه الاختلافات فى معايير اختيار القرين الفروق النوعية بين الجنسين . وكان على الطلبة والطالبات عند تقديم استجاباتهم أن يرتبوا معايير القرين أو القرينة ترتيبا تنازليا ، بمعنى أن يحصل أهم معيار على رقم (١) وأن يحصل اقل المعايير أهمية على رقم (١٠) . وفى حدود هذه الملاحظات المنهجية يمكننا تناول أهم النتائج التى توصلنا اليها فى هذا المجال .

بالملاحظ أن الطلبة يميلون عند تحديد معايير اختيارهم لقريناتهم التأكيد

على بعض الصفات اهمها : الاخلاق ، والتدين ، والثقافة ، والتعليم ، والجمال ، ثم يقل تأكيدهم لصفات اخرى مثل : المال ، والنسب ، والسن ، واستقلال الشخصية ، والوسامة . فالذين وضعوا معيار التدين فى المرتبة الاولى بين معايير اختيار الزوجة تصل نسبتهم الى ٤٨ ٪ وهى نسبة عالية اذا ما قورنت بالنسب الأخرى . أما الذين منحوا معيار الأخلاق المرتبة الثانية فقد بلغوا ٤٠ ٪ فى مقابل معيار الجمال الذى حصل على المرتبة الثالثة لدى ٣٠٪ . أما التعليم فقد حصل على المرتبة الخامسة لدى ٢٣ر٣٣٪ ، ثم نجد الثقافة تشكل المرتبة الرابعة كما عبر عن ذلك ٣٠ ٪ من افراد العينة . وفى مقابل ذلك نجد الطلبة لا يميلون الى تأكيد معايير معينة عند اختيار قريناتهم . من ذلك المال (المرتبة العاشرة بنسبة ٥٠٪) والنسب (المرتبة الثامنة بنسبة ٢٠ ٪) ، والسن (المرتبة السادسة بنسبة ١٦ر٣١٪) واستقلال الشخصية (المرتبة التاسعة بنسبة ٦٦ر٢١ ٪) ، والجذبية (المرتبة التاسعة بنسبة ٦٦ر٢١٪) . ومن الواضح ان الطلاب يميلون فى اختياراتهم لقريناتهم تأكيد المعايير المتعلقة بسمات الشخصية المكتسبة اكثر من تأكيدهم لسمات الشخصية الموروثة . واذا ما استخدمنا المفاهيم الحديثة لعلم الاجتماع قلنا ، ان ثمة تأكيدا لمعايير الانجاز على حساب معايير العزو (تأكيد التدين ، والتعليم ، والثقافة والاخلاق فى مقابل المال ، والنسب والسن ، والوسامة) ، ولاشك أن المعايير التى أكدها الطلبة تعكس قدرا كبيرا من الاتساق فيما بينها ، مما يعنى تبلور الاتجاهات والقيم المتعلقة بالاختيار الزواجى . بيد ان ذلك لا يمنعنا من الاشارة الى نقطة أخرى هى ان التأكيد على الجوانب الاخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار الزوجة يعكس لدى الشباب معانى محددة . فالتدين والاخلاق هما بمثابة اداتين لضبط السلوك والتنبؤ به ، كما أن التعليم والثقافة هما وسيلتان للاتصال والتفاهم وتحقيق التجانس الفكرى .

اما الطالبات فقد عبرن عند اختيارهن لأزواجهن عن اتجاهات قريبة الى حد ما لتلك التى عبر عنها الطلاب عند تحديدهم لمعايير اختيار زوجاتهم ، ويمكننا التمييز بين مجموعتين من معايير اختيار الازواج لدى الطالبات : الأولى ذات أولوية واهمية خاصة : الأخلاق (المرتبة الثانية بنسبة ٥٢ ٪) ، والتدين (المرتبة الاولى بنسبة ٤٨ ٪) ، والشخصية (المرتبتين الثانية والثالثة بنسبتين متكافئتين هما ٢٤ ٪) ، والثقافة (المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨ ٪) ، والسن (المرتبة الخامسة بنسبة ٢٦ ٪) . أما المجموعة الثانية من معايير الزواج لدى الطالبات فهى ذات اهمية ثانوية : المال (المرتبة العاشرة

بنسبة ٣٧٪) ، والنسب (المرتبة السابعة بنسبة ١٩٪) ، ووظيفة الزوج (المرتبة السابعة بنسبة ٢٥٪ وكذلك الثامنة بنسبة ٢٢٪) ، واخيرا الوسامة (المرتبة التاسعة بنسبة ٢٢٪) . ومرة اخرى نلمس تأكيدا للمعايير الاخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار القرين ، كما نلحظ ميلا لعدم ابراز المعايير المتعلقة بالأصول الاجتماعية او الطبقية كالمال والنسب او حتى الرمزية كالوسامة . واذا كنا نلحظ اختلافا بين مجموعتى الدراسة فى تفاصيل الاختيار للزواج ، الا ان ذلك لا يتعارض مع النتيجة الأساسية التى تشير اليها هذه الشواهد وهى ان معايير الزواج لدى العينتين تميل الى الاعتماد على تأكيد الجوانب التى يحققها الشخص اكثر مما تميل الى تأكيد تلك التى يرثها ، أو يحصل عليها من خلال انتماءاته الطبقية او الاجتماعية عموما . ان مثل هذه النتائج تشير — للوهلة الاولى — ان ثمة تحولات هامة تطرأ على اتجاهات وقيم الشباب القطرى على الأقل فيما يتعلق بالزواج . وقد تبدو هذه التحولات هامة اذا ما حللنا النسق القيمى السائد فى المجتمع القطرى والذى تشكل فيه التنظيمات القبلية اساسا هاما من أسسه البنائية . ولا نستطيع ان نعزل هذه الاتجاهات والقيم التى لمسناها لدى افراد العينتين عن التحولات التى يشهدها المجتمع القطرى خلال السنوات الأخيرة وربما استطعنا القاء الضوء على هذه النقطة فى مناقشتنا للنتائج .

خامسا : مناقشة النتائج :

فى ضوء الشواهد الامبريقية التى توصلت اليها الدراسة يمكننا مناقشة الدلالات النظرية التى تشير اليها . ولعل أول ما يمكن ان يقال فى هذا المجال ظهور وعى قوى لدى افراد العينتين بقضية الاختيار للزواج والمشكلات المرتبطة بها . ولقد تبدى هذا الوعى من خلال التساؤلات الأساسية التى طرحتها الدراسة على افراد العينتين . ففيما يتعلق بالعقبات التى تحول دون الزواج اشار ٣٣ر٣٣ ٪ من الطلبة و ١٧ر٤ ٪ من الطالبات الى التكاليف الباهظة للزواج ، كما اشار ٢٠ر٢٩ ٪ من الطلبة و ٣٤ر٧ ٪ من الطالبات الى عدم وجود فرص للتعارف بين الجنسين . ومن الواضح أن هذه الاستجابات تعنى — للوهلة الاولى — ضرورة تخليص عملية الزواج من القيود المالية المفروضة عليها ، واتاحة الفرص الاجتماعية التى تساعد على اختيار افضل للقرناء والقرينات . ومن الشواهد الهامة التى تدعم ذلك موقف افراد العينتين من الزواج من العائلة . فلقد آثر ٣٦ر٦٧ ٪ من الطلبة الزواج من عائلاتهم فى مقابل ٦٣ر٣٣ ٪ من خارج عائلاتهم ، فى مقابل ٣٣ ٪

و٦٧٪ بالنسبة للطالبات . ان ذلك يعنى اتجاها قويا نحو احداث تحول هام فى معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطرى ، الذى تحتل فيه العائلة أو القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الاجتماعى ، او بعبارة أخرى يعنى توقع تغير بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج . ونحن لا نزعم وجود هذه الاتجاهات — وبنفس القوة — لدى مختلف جماعات المجتمع القطرى ، اذ ان عينتى الدراسة لهما خصائصهما الفريدة . لكننا لا نستطيع — فى نفس الوقت — تجاهل احتمالات التغيير التى تحملها هذه الاتجاهات . ومرة أخرى نلمس هذه الاتجاهات عندما اقر ٥٥ ٪ من الطلبة الرغبة فى الزواج من قطرية بينما أقر ٤٥٪ منهم الرغبة فى الزواج من غير قطرية . أما النسبتان المعبرتان عن الطالبات فهما ٥٩٪ و ٤١٪ على التوالى . أن ذلك يمثل تدعيما لما اشرنا اليه قبل قليل من ان اتجاهات الطلبة والطالبات تميل الى تحرير الزواج من التزامات القبيلة بدرجة كبيرة ، والجنسية بدرجة اقل . اذ اننا نلمس بعد ذلك تفضيلا — ان لم يكن اجماعا — على توسيع نطاق الاختيار للزواج ليشمل دول الخليج بأسرها . (٧٣ر٣٣٪ بالنسبة للطلبة فى مقابل ٧٦٪ بالنسبة للطالبات) . ومن الطبيعى ان يؤكد ذلك الاستنتاج الذى توصلنا اليه من أن عينتى الدراسة (اللتان يمثلان صفوة فى دور التكوين) يميلان الى تأكيد البعد الفردى أو الشخصى فى عملية الاختيار للزواج فضلا عن توسيع مدى هذا الاختيار .

ولدينا بعد ذلك من الشواهد ما يعبر عن وجود نظرة ليبرالية نامية لدى افراد الجنسين نحو بعضهما البعض . فلقد أقر ٢٣ر٣٣ ٪ من الطلبة اتجاها ايجابيا نحو عمل زوجاتهم . وعى الرغم من أن هذه النسبة المؤيدة قد لا تبدو كبيرة فى حد ذاتها . الا أنها تعكس نظرة ليبرالية فى ضوء الدور التقليدى الذى تلعبه المرأة القطرية والمتمثل أساسا فى الاهتمام بشئون المنزل وتربية الأبناء . أما الطالبات فقد عبرن بدورهن عن اتجاهات ليبرالية حينما اشرن الى المهن التى يفضلنها لأزواجهن . فلقد اشارت ٦١ ٪ منهن الى المهن الفنية العليا فى مقابل ١٥ ٪ للمهن الكتابية و ١٤ ٪ للتجارة . ولو اخذنا فى اعتبارنا طبيعة المهن الفنية العليا ومتطلباتها ، لاحظنا تأكيدا على المعرفة الفنية التى يجب أن يتمتع بها الزوج وما يرتبط بذلك من ثقافة خاصة . ولعل فى انخفاض نسبة الطالبات الاتى فضلن أزواجا يعملن فى التجارة (١٤ ٪) ما يدعم ذلك الى حد كبير . ومن الطبيعى ان تنعكس هذه الاتجاهات على معايير اختيار الزواج لدى الطلبة والطالبات حيث نلمس تقاربا ملحوظا بينهما .. ثمة تأكيد واضح على الأخلاق والتدين والثقافة والتعليم والجمال ، بينما نجد تأكيدا اقل على المال والنسب والسن

واستقلال الشخصية والوسامة . وعلى الرغم من ان هذه المعايير قد لاتشكل نمطا متميزا ، الا انها تشير — فى نفس الوقت — الى اتجاه واضح نحو تحرير الاختيار للزواج من قيم وتقاليد قد تخضع للمناقشة واعادة النظر فيها .

ومن الواضح أن نتائج هذه الدراسة تفرض علينا اعادة النظر فى بعض التصورات الشائعة المتعلقة بالأسرة والزواج فى المجتمعات التقليدية . فاذا كانت هذه النتائج تعنى اتجاهات قوية نحو الفردية ، فان الكتابات التى تؤيد الطابع القوى للاتجاهات الجمعية فى المجتمعات التقليدية تصبح عرضة للجدل . والواقع أن تسجيل مظاهر التحول الاجتماعى فيما يتعلق بقضية الزواج هو — بحد ذاته — مصدر من مصادر الشك فى الدراسات التى تذهب الى أن الاستاتيكية هى أحد الملامح الهامة للمجتمع التقليدى . ومن هذا المنطلق فان دراستنا تتفق مع بعض الدراسات المعاصرة التى تؤكد وجود تغيرات هامة تتعرض لها النظم الاجتماعية فى دول الشرق الاوسط وعلى الأخص الاسرة والقرابة والزواج (١٤) .

وفى ختام هذه المناقشة نجد من الضرورى الاشارة الى بعض القضايا النظرية والمنهجية التى يتعين الاهتمام بها عند دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة بالأسرة فى مجتمعات الخليج العربى . فعلى الرغم من ان هناك محاولات حديثة قد بدأت تهتم بالأسرة فى هذه المجتمعات ، الا انها لا تزال قليلة للغاية ، كما انها تعكس اهتماما فرديا خالصا . ومن الضرورى فى دراسة الأسرة تتبع الظواهر والمشكلات سواء على المستوى التاريخى أو المكانى ، وان تنطلق هذه الدراسة من منظور أكثر رحابة يأخذ فى اعتباره التحولات التاريخية والأوضاع الراهنة والتطورات المستقبلية . ان ذلك يمكننا فى المدى القريب من صياغة اطار نظرى يمكننا من دراسة الواقع الأسرى فى مجتمعات الخليج العربى . ذلك أن الاسرة فى هذه المجتمعات تتعرض لتغيرات سريعة وعميقة : اما آتية من الخارج بفضل الهجرة ووسائل الاتصال المتطورة ، أو صادرة عن الداخل نتيجة للتفاعلات المعقدة الناجمة عن محاولات التكيف مع الواقع الجديد . وتتبقى بعد ذلك عدة تساؤلات يتعين على الدراسات المقبلة الاجابة عليها . من ذلك : كيف تواجه الأسرة الخليجية التغيرات التى تتعرض لها ؟ ما هى ميكانزمات ووسائل مواجهة هذه التغيرات ؟ ماهى صور التفكك الأسرى وكيفية مواجهتها ؟ وما هو الدور الذى تلعبه الجماعات القرابية فى المحافظة على الأسرة وصيانتها ؟ وكيف تحل تقاليد اسرة جديدة محل أخرى قديمة ؟ وماهى التفسيرات

المختلفة التى تقدم للتحولات التى تطرأ على الأسرة ؟ وكيف يمكن التوفيق بين الاجيال المختلفة فى النظر الى المشكلات الأسرية ؟ وما هـو الدور الـذى تلعبه القيم الدينية والاخلاقية فى مواجهة التغيرات التى تطرأ على الأسرة ؟ ان الاجابة على مثل هذه التساؤلات تمكننا من صياغة أحكام أكثر صدقا عن واقع الأسرة فى مجتمعات الخليج العربى ، والتغيرات المحتملة التى يمكن ان تتعرض لها .

obeikandl.com

المراجـــع والهوامش

(١) جهيلة العيسى ، التحديث في المجتمع القطرى المعاصر ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ وما بعدها .

(2) Berelson, B., Steiner, G., Human Behavior : An Inventory of Scientific Findings, New York : Harcourt, Brace World, 1964.

(3) Fuller, A., Buarij : Portrait of a Lebanese Muslim Village , Harvard Middle East Monographs, No. 6. Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1961.

(4) Hirabayashi, G., Ishaq, May, "Social Change in Jordan : A quantitative approach in a non-census area" American Journal of Sociology, Vol. 64, 1958, PP. 36 - 40.

(5) Prothro, T., Diab, L., Changing Family Patterns in the Arab East, American University of beirut, 1974.

(٦) سامية الساعاتى ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٧) ابراهيم عثمان ، البناء الاسرى المتغير في حضر الاردن ، من منشورات الحلقة الدراسية عن الاسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .

(٨) عبد الحميد يوراوى ، اختيار الزواج : بحث دراسى عن الاصليين الاجتماعى والثقافي للزوجين التونسيين ، من منشورات الحلقة الدراسية عن الاسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .

(٩) جهيلة العيسى ، الالتقاء الحضارى وأثره في البناء الاجتماعى للاسرة في قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، وانظر كذلك :

Melikian, L., Al-Easa, J., Some Predictions about the Qatari Family, in the Family in the Moslem World, edited by Sing, Forthcoming, 1980.

(10) Antoun, R., Arab Village, Indiana University Press, Bloomington, London, 1972, P. 139.

(11) Khuri, F., Parellel Cousin Marriage Reconsidered : A Middle Eastern Practice that nullifies the Effect of Marriage on the

Intensity of the Family Relationships, Man Vol. 5, No. 4. December, 1970, PP. 597, 618.

(12) Fuller, A., op. cit.

(13) Prothro, T., Diab, L., op. cit ; P. 30.

(14) Ibid ; P. 41 Passim ; Hirabayashi, G. Ishaq, May, op. cit., Melikian, L., Al Easa, J., op. cit.

obeikandl.com